قضايا سياسية

اسم المقال: دور المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية : دراسة نظرية
اسم الكاتب: أ.م.د. سعد عبيد علوان السعيدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1380
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 19:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية : دراسة نظرية[▽]

The role of economic variables in the making and implementation of foreign policy: a theoretical study

أ. م. د سعد عبيد علوان السعيدي[*]

Assistant Prof Dr. Saad A. Alwan Alsaiedy

الملخص

يدرك صناع القرار في السياسة الخارجية انهم مقيدين بمتغيرات عديدة مؤثرة في مجال مراحل صنع السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها، وينجم عن هذا الادراك التزام صارم بوضع هذه المتغيرات المؤثرة في الاعتبار اثناء ممارسة مهام تحقيق اهداف السياسة الخارجية عبر توظيفها في عملية دعم الحركة السياسية الخارجية للدولة التي هي حركة هادفة ومخططه.

ومن بين هذه المتغيرات المؤثرة هي متغيرات الاقتصاد المختلفة التي باتت منذ تحولات وتطورات النظام الدولي في نهاية القرن العشرين تشكل واحدة من بين اهم واخطر المحددات والفرص امام صناع القرار وهم ماضون في اداء مهامهم في السياسة الخارجية .

حيث لم تعد أي سياسة خارجية تستهدف النجاح وتحقيق الكفاءة قادرة على اغفال دور هذه المتغيرات ، بل عوضا عن ذلك وادراكا لدورها على الصعيد الداخلي في اطار المجتمعات فقد وظف صناع القرار ادوات السياسة الخارجية الاخرى للمساهمة في انجاز المهام الاقتصادية بطريقة تخادمية تشبه طريقة الوسائل من الغايات التي تعمل بشكل مزدوج حينما تتحول من وسائل لتحقيق غاية بحد ذاتها نظرا لأهميتها في تحقيق الغايات الى غاية بعينها لاحقا .

بمعنى ان متغيرات الاقتصاد في علاقتها مع السياسة الخارجية ادت وظيفة مزدوجة فهي من جهة تمثل غاية تدفع صناع القرار في السياسة الخارجية الى الالتزام بالسعي لتحقيقها ومن جهة اخرى هي وسيلة

[▽] تاريخ الاستلام : 2022/715 ، تاريخ القبول :8/29/ 2022 ، تاريخ النشر : 2022/9/30

[*] كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد. Saad.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

توظف في اطار تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق اهدافها وقد تتبدل ادوارها المختلفة تبعا لظروف معينة بشكل يشير الى فاعليتها ووظيفتها الحاسمة في اطار السياسة الخارجية

الكلمات المفتاحية:

مفهوم الاقتصاد_ متغيرات الاقتصاد_ اهداف السياسة الخارجية _ صنع وتنفيذ السياسة الخارجية

Abstract

Foreign policy makers are aware that they are bound by many influential variables in the process of foreign policy making and the means of implementation. This realization results in a strict commitment to the development of these variables in the exercise of foreign policy objectives. Of course a meaningful and planned movement. Among these variables are the various economic variables that have been transformed since the changes and developments of the international system and international relations at the end of the twentieth century constitute one of the most important and the most serious determinants and opportunities for decision-makers in the performance of their duties in foreign policy. Where no foreign policy aimed at success and efficiency is able to ignore the role of these variables، but instead and in recognition of its role at the internal level within the communities، decision makers employed other foreign policy tools to contribute to the completion of economic tasks in a method similar to the method of means of the ends It works double when it becomes a means to achieve an end in itself because of its importance in achieving goals to a certain end later. In other words، the variables of the economy in relation to foreign policy have led to a dual function. On the one hand، it is a very important factor in pushing foreign policy decision makers to commit themselves to pursuing them. On the other

hand، it is a means employed in implementing foreign policy and achieving its objectives. And its crucial function in foreign policy.

المقدمة

يدرك صناع القرار في السياسة الخارجية انهم مقيدين بمتغيرات عديدة مؤثرة في مجال مراحل صنع السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها ، وينجم عن هذا الادراك التزام صارم بوضع هذه المتغيرات المؤثرة في الاعتبار اثناء ممارسة مهام تحقيق اهداف السياسة الخارجية عبر توظيفها في عملية دعم الحركة السياسية الخارجية للدولة التي هي بطبيعة الحال حركة هادفة ومخططه.

ومن بين هذه المتغيرات المؤثرة هي متغيرات الاقتصاد المختلفة التي باتت منذ تحولات وتطورات النظام الدولي والعلاقات الدولية في نهاية القرن العشرين تشكل واحدة من بين اهم واخطر المحددات والفرص امام صناع القرار وهم ماضون في اداء مهامهم في السياسة الخارجية .

حيث لم تعد اي سياسة خارجية تستهدف النجاح وتحقيق الكفاءة قادرة على اغفال دور هذه المتغيرات ، بل عوضا عن ذلك وادراكا لدورها على الصعيد الداخلي في اطار المجتمعات فقد وظف صناع القرار ادوات السياسة الخارجية الاخرى للمساهمة في انجاز المهام الاقتصادية بطريقة تخادمية تشبه طريقة الوسائل من الغايات التي تعمل بشكل مزدوج حينما تتحول من وسائل لتحقيق غاية بحد ذاتها نظرا لأهميتها في تحقيق الغايات الى غاية بعينها لاحقا .

بمعنى ان متغيرات الاقتصاد في علاقتها مع السياسة الخارجية ادت وظيفة مزدوجة فهي من جهة تمثل غاية تدفع صناع القرار في السياسة الخارجية الى الالتزام بالسعي لتحقيقها ومن جهة اخرى هي وسيلة توظف في اطار تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق اهدافها وقد تتبدل ادوارها المختلفة تبعا لظروف معينة بشكل يشير الى فاعليتها ووظيفتها الحاسمة في اطار السياسة الخارجية.

مشكلة البحث . تنطلق هذه الدراسة من مشكلة اساسية قوامها : ماهي طبيعة ومدى الدور الذي تؤديه المتغيرات الاساسية للاقتصاد في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية .

فرضية الدراسة . واتساقا مع مشكلة البحث وللإجابة عليها فأن فرضية البحث الاساسية والتي هي بمثابة حل اولي للمشكلة مفادها الاتي : لمتغيرات الاقتصاد الاساسية دور مركزي في عملية صنع وتنفيذ

السياسة الخارجية بشكل عام . حيث تساهم هذه المتغيرات في جانبها الايجابي بشكل واضح وثابت في دعم حركة صناع القرار بعوامل قوة ومرونة مضافة في اطار مهام تحقيق المصالح الخارجية التي تعد الوظيفة الاساسية للسياسة الخارجية ، وبالعكس حيث تمثل حالة الافتقار لهذه المتغيرات محددات وقيود امام عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية.

منهج البحث : يستند البحث الى منهج بحثي اساسي وهو المنهج الاستنباطي الذي يفترض تقديم فروض عامة واثباتها والانتقال بعدها الى استنباط فروض خاصة ، بمعنى ان هذا البحث دراسة نظرية بحته تستهدف اثبات ان متغيرات الاقتصاد الاساسية لها دور مهم جدا في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية بشكل عام ثم من الممكن لاي باحث ان يوظفها في اطار دراسة سياسة خارجية بعينها او قرار خاص من قرارات السياسة الخارجية لاي دولة وهكذا.

اولا : مفهوم الاقتصاد

The concept of economics

مفهوم الاقتصاد في اللغة جاء في مراجع كثيرة توّجها القرأن الكريم كأشتقاق من كلمة قصد والتي تعني استقامة في المسير وقد ذكر الله تعالى هذا المعنى في سورة لقمان الاية 19 عندما اشار الى حديث لقمان الحكيم مع ابنه (واقصد في مشيك). [1] حيث اراد لقمان في نصيحته لابنه هنا الاشارة الى جدوى مراعاة عدم الافراط والتبذيرفي الجهد والكلفة او التقتير وهي نصيحة ذو ابعاد سلوكية تحمل معاني كثية منها الاخلاقية والدينية والاقتصادية الخ .

اما مراجع اللغة ومنها معجم لسان العرب لابن منظور فقد اشارت الى الاقتصاد على انه اعتدال في الانفاق فيقال مثلا ان فلان مقتصد في النفقة بمعنى انه يتبع طريق منطقي بين الاسراف او التقتير. [2]

اما اصطلاحا فأن الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بالموارد النادرة وكيفية توظيفها التوظيف الامثل في العملية الانتاجية عبرعملية انتاج وتوزيع السلع والخدمات [1]. فالاقتصاد اذا بهذا المعنى يدرس متغيرات الظواهر الاقتصادية ويقدم الحلول المتعلقة بمعالجة مشاكلها.

---

[1] – سورة لقمان اية 19

[2] – لسان العرب ، ابن منظور ، اعداد وتصنيف يوسف الخياط ، الجزأ الثالث ، بيروت ص 215

وفي الوقت الذي تكون فيه وظيفة الاقتصاد هي طرح القضايا والمشاكل والخيارات الكفيلة بمعالجتها فأن السياسة هي التي تحسمها او على الاقل تحسم الخيارات الاقتصادية لان السياسة في الحقيقة ماهي الا اقتصاد مكثف.

والنظام الاقتصادي عبارة عن مجموعة الاحكام والقوانين التي تتدخل في مشاكل الحياة الاقتصادية تدخلا مباشرا وعمليا

ومن هنا نشأت العلاقة التداخلية المؤسسية بين النظام الاقتصادي الذي هو عبارة عن مجموعة الاحكام والقوانين التي تتدخل في مشاكل الحياة الاقتصادية تدخلا مباشرا وعمليا [2] وبين النظام السياسي الذي هو عبارة عن نظام اجتماعي يؤدي ادوار ووظائف متعددة استنادا الى سلطة مخولة يستند اليها ، منها ادارة موارد المجتمع، وتحقيق الامن ، والحفاظ على المصالح العامة [3] . لذلك يمكن القول ان النظام السياسي في اي دولة هو الذي يضع الحدود ويرسم الهياكل الاقتصادية ويعين اهدافها وهذا يعني ان الكثير من مؤسسات الدولة ووظائفها المحورية تكرس لوضع الخطط والقوانيين والجهود الاجرائية المتعلقة بالاقتصاد فالنهج السياسي لاي دولة هو المحرك الرئيس في تحديد نجاح او فشل الاقتصاد في الدولة [4]،

وبنفس الوقت فأن حيوية النظام السياسي والياته المتعلقة بالاداء والاستجابة الايجابية لمتطلبات بيئتة الداخلية والخارجية تتعلق بشكل مباشر بالمتغيرات الاقتصادية وطبيعة انجازه الاقتصادي التنموي فالدول عادة تتحرك سياسيا على قدر سلامة جسدها الاقتصادي.

ومن هذا الجدل وانطلاقا من جهود المفكرين الاقتصاديين الذين اسهموا في وضع الاطر النظرية ووجهات النظر والاراء المذهبية في قضايا ومتغيرات الاقتصاد لتحديد ارضية مشتركة يقوم عليها منهج الاقتصاد وطبيعة تفسيرة للظواهر الاجتماعية ومنها الظاهرة السياسية وعلاقتها بمتغيراته الاساسية نشأت النظرية

---

[1] – ناصر ثابت ، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي ، ط1 دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 ص 12

[2] – بيتر فلنت تيلور ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة عبدالسلام رضوان واسحق عبيد ، سلسلة عالم المعرفة العدد 283 ، الكويت 2002 ، ص 120

[3] – القاموس السياسي. ادونيس العكره ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001 ص 147

[4] – روبرت جيبلين ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث ، ابو ظبي ، 2013 ص 52

الاقتصادية التي تشير الى القواعد والادوات المستخدمة لتحليل السلوك الاقتصادي الخاضع للملاحظة والتفسير والتحليل والتنبؤ وتعود افتراضاتها الاساسية الى السلوك الانساني [1]

والدولة صارت منذ قرون خلت تعبر عن نظام سياسي ونظام اقتصادي بطريقة متزامنة وتكاملية هادفة حيث وصفت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية بأنها قديمة ومتجددة بأستمرار ، فهي علاقة حتمية منذ تأسيس الدول القومية نمت وتصاعدت اهميتها عموديا وافقيا خلال مراحل التاريخ السياسي الحديث والمعاصر مرورا بكل تفاصيل تقلبات عوامل الصراع والتعاون ، والحروب الكبرى ، والمعاهدات الدولية ،والتنظيم الدولي ،ومؤسسات النظام الدولي السياسي والاقتصادي، وتطورات الحرب الباردة وما بعدها ، وصولا الى الوقت الحاضر الذي لا تملك فيه الدول وأليات ادارتها الا الاستمرار بمسيرة الربط الوثيق بين متغيرات سياستها واقتصادها بطريقة تخادمية حتمية.

غير ان التطورات المستمرة لعوامل السياسة والجغرافيا والاقتصاد والتكنولوجيا والجوانب العسكرية والثقافية وغيرها افضت بطبيعة الحال الى اعادة ترتيب موضوعية فرضتها عوامل القوة الجديدة الناتجة عن تفاعل متغيرات النظام الدولي وتحولاته ودور عناصر القوة فيه .

ومن نتائج هذا الحراك تزايد اهمية التركيز على السياسات الدنيا ومنها متغيرات الاقتصاد والثقافة والبيئة بشكل لافت بأعتبارها عناصر بالغة الاهمية في التأثير في مجال العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول. حيث ساد في هذه المرحلة ولا يزال نمط جديد من الصراع والتعاون الدولي اساسة القوة والنفوذ في مجال الاقتصاد في اطار ما يعرف بالجيواقتصادية .

والتي افضت بطبيعة الحال الى تكثيف وتيرة التداخل بين المتغيرات والظواهر الاقتصادية والسياسية مع تداخل الابعاد الداخلية والخارجية.[2]

وفي المعنى نفسة يذهب بروس راسيت حينما يقول ان تحولات السياسة الدولية تركزت في ثلاثة مظاهر اساسية هي انتشار الديمقراطية عالميا ، تضاعف عدد المنظمات محليا ودوليا ، تزايد دور الشبكات

[1] – عادل احمد حشيش تاريخ الفكر الاقتصادي ، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص 30

[2] –شوقي محمود الامن القومي والعلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 127 ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 1997 ص 48

المتعلقة بالاقتصاد لاسيما التجارة والتمويل. [1]. في تأكيد للمكانة التي باتت تمثلها متغيرات الاقتصاد دوليا ووطنيا.

ثانيا : متغيرات الاقتصاد . Economic variables

ان الحديث عن متغيرات الاقتصاد وكأنها امرا متفقا عليه على الاقل بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية ورواد النظريات الاقتصادية الاساسية هو امر مخالف للوقائع التي تعكس بأستمرار تباين ملحوظ حول النقاط الاساسية لعلم الاقتصاد ابتداءا من مفهومة ، مرورا بمتغيراته ، والعوامل المؤثرة فيه، وطبيعة العلاقات التي تربط بينه وبين العلوم الاخرى، فظلا عن اثاره المختلفة على مستوى الافراد او الجماعات او الدول او حتى على مستوى النظام الدولي نفسه .

ومن هنا لا يمكننا البحث في متغيرات الاقتصاد بأعتبارها مسلمات ثابته ومتحققه فعلا يتم اخضاعها للتحليل والتفسير والقياس بطريقة متفق عليها ، انما بحثها عبر طريقة خاصة تستهدي بجملة من الاراء العقلانية التي تضع في الاعتبار مؤشرات اساسية واخرى ثانوية لتحديد اهم متغيرات الاقتصاد بشكل عالمي، بمعنى تركز على تلك المتغيرات التي تجعل منها الدول هدفا لا يمكن تجاهله في سياساتها الخارجية تسعى الى تحقيق القدر المرضي منه بما يكفل استمرار نمو وتقدم اقتصادها بشكل يجعله قادر على انجاز وظائفه الاساسية وفي مقدمتها تلبية حاجات المجتمع غير المتناهية ، ومد الدولة بشروط القوة والقدرة التي تؤهلها للحفاظ على مصالحها القومية الاساسية .

واذا ما قررنا ان نمضي قدما في دراسة كافة المتغيرات التي نراها او يراها غيرنا انها تمثل جزءا من الاقتصاد مع التأكيد على طبيعتها غير المتناهية التي جعلت من حصرها بشكل كامل مهمة صعبة وغير مجدي ولا تعكس ضرورة علمية اصلا، فأن مفهوم المتغيرات الاقتصادية الذي نحن بصدده والهدف الكامن وراءه يمكن ان يضيع ويتلاشى . لذلك فأن التطرق الى اهم المتغيرات التي باتت تمثل ثقلا في اطار اي اقتصاد وطني او دولي مع الاشارة الى بعض المتغيرات الفرعية الناتجه عنها طريقة مجدية نسبيا في هكذا دراسات .

[1] – بروس راسيت ، الليبرالية، تحرير تيم دان وميليا كوركي ، ترجمة ديما الخضرا ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت 2016 ، ص228

لكن قبل الدخول في تفصيل هذه المتغيرات من المناسب الاشارة الى ان اساس الهدف الذي تأتلف من اجله هذه المتغيرات هو النمو الاقتصادي الذي يعد الهدف الاساس لأي سياسة اقتصادية كانت بأعتبار ان ذلك يشير الى اتجاه تطور النشاط الاقتصادي [1] .

ويعتمد النمو الاقتصادي بطبيعة الحال على معايير مختلفة منها ماهو اقتصادي مرتبط بالناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات التصدير والاستيراد ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الخ ومنها اجتماعية ترتبط بنوعية المجتمع ومستوى ثقافته ودرجة تطورة في مجال الصحة والتعليم ونمط الحياة والحريات العامة السائدة في البلد وشكل النظام السياسي الخ ومنها ماهو هيكلي يرتبط بمقاييس التغير الهيكلي في الاقتصاد من بينها نسب العمالة في قطاعات الاقتصاد والوزن النسبي للصادرات الصناعية وتكنولوجيا الذكاء الصناعي وهكذا .

ومن بين اهم متغيرات الاقتصاد هي الاتي :

1- التكنولوجيا Technology

يعد مفهوم التكنولوجيا من المفاهيم التي ناقشها الكثير من الباحثين والمفكرين واختلفوا في نظرتهم له نظرا لاختلاف اختصاصاتهم وتطور سمات التكنولوجيا ومخرجاتها عبر الزمن ، لكن ماهو متفق عليه هو ان التكنولوجيا قديمة جدا وتعود الى بدايات الاختراعات البشرية البسيطة حينما كانت احدى الوسائل التي اكتشفها الانسان عند تطويعة البدائي للطبيعة وبعدها اصبحت اداة يستعملها لخدمته ومساعدته لقضاء حاجاته المتنامية والمختلفة ثم تطور استخدامها الى الدرجة التي اصبحت فيها مهمة جدا في حياة الانسان العامة والخاصة بشكل جعل المهتمين بالتكنولوجيا يرون انها المسؤولة عن معظم التغيرات التي شهدها ويشهدها العالم على مستوى الفرد والجماعة والدولة والنظام الدولي[2] .

[1] – مصعب عبد العال ، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (2003 – 2015) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية ، العراق ، 2017 ، ص24

[2] – فضيل دلو ، التكنولوجيا الجديدة للأعلام والاتصال ، المفهو– الاستعمالات – الافاق ، الطبعة الاولى ، دار الثقافة ، عمان ، 2010 ، ص 115

ومن حيث الاستخدام فأن مصطلح التكنولوجيا استخدم لاول مرة عام 1770 في المانيا ويعني في اللغة اليونانية علم صناعة المعرفة النظامية او العلم التطبيقي [1].

والتكنولوجيا كما يفهمها الكثير ونظم نحن رأينا لهم هي فكر واداء وحلول اكثر مما هي اقتناء لمخرجاتها، وهي بطبيعة الحال ليست مجرد علم او تطبيق للعلم او اجهزة بل اشمل بكثير تتظمن كل نشاط انساني يشمل الجوانب العلمية النظرية والتطبيقية.

لذلك فأن التكنولوجيا هي جهد انساني وطريقة للتفكير في استخدام المعلومات والمهارات والخبرات والعناصر البشرية وغير البشرية المتاحة في مجال معين وتطبيقها في اكتشاف وسائل لحل مشكلات الانسان واشباع حاجاته وزيادة قدراته والتحكم النسبي ب بعوامل الطبيعة [2].

وللتكنولوجيا ثلاث معاني اساسية : الاول هو التكنولوجيا كعمليات اي التطبيق المنظم للمعرفة العلمية ، الثاني هو التكنولوجيا كنواتج وتعني المواد الناتجة عن تطبيق المعرفة العلمية ، والثالث هو التكنولوجيا كعمليات ونواتج معا اي العمليات ونواتجها معا كالحاسوب وتقنياته المستخدمة في التعليم او التصنيع وغيره .

ان الاهمية الاساسية للتقدم التكنولوجي امرا معترف به في ادبيات الاقتصاد ، فقد اجمع على هذه النقطة جميع المفكرين المهتمين بالاقتصاد سواء كانوا راسماليين او اشتراكيين او غيرهم انطلاقا من انطباعاتهم حول مساهمة التكنولوجيا في مهمة الانسان بالسيطرة على الطبيعة واستغلال مواردها لصالحه[3] .

فالتقدم التكنولوجي هو الذي يحدد معدل ونمط النمو الاقتصادي عبر تنمية قطاعاته الرائدة كالقطاع الصناعي والزراعي والخدمي وبالتالي تنمية المجتمع ككل ومهاراته ومفهومة ونظرته ورأيه وبيئة العمل والفرص والنمط الاجتماعي والعائلي [4] .

---

[1] – فضيل دلو ، المصدر نفسه ص 125

[2] – مجدي عزيز ابراهيم ، المنهج التربوي وتحديات العصر ، ط1 ، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة ، 2006 ،ص 124

[3] – صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1990 ص 208

[4] – انظر كليب سعد ، اقتصاد المعرفة والامن الاقتصادي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 293 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 24

فالتكنولوجيا باتت تهيمن على كل تفاصيل الحياة في المجتمعات والوحدات السياسية وتفرض سيطرتها حتى على صعيد العلاقات الدولية بشكل لا يتيح لسياسات الدول خيارا في التعاطي معها ، فهي تستخدم وبطريقة قيادية في مجال التعليم والتعلم ، في مجال الاتصالات والمواصلات ، في مجال الالكترونيات ، تكنولوجيا الادارة عبر الدمج الاداري بين فروع المشروعيات وقياداتها الادارية وتنفيذ القرارات ، في مجال الصحة والطب واصحاح البيئة وتنمية الموارد الاولية الصديقة للانسان وبيئتة والمجال الترفيهي (التنمية البشرية المستدامة) ،في مجال الاعلام والثقافة واعمام اسلوب الحياة اقليميا ودوليا بطريقة ناعمة ،في المجال العسكري والتسلح ، الصناعات المدنية المختلفة.... الخ.

وبذلك فقد باتت التكنولوجيا تتحكم بالنمو الاقتصادي والتنمية بشكل كبير وفي تحديد قوة الاقتصاد ، ونظرا لان التقدم التكنولوجي يعد الحلقة الحاسمة في تحديد قوة اقتصاد الدول فقد اصبح احد اهم العناصر المحددة للمكانة الاقليمية والدولية لاي دولة [1] . اضافة الى ان اتقان التكنولوجيا بسرعة وديناميةمحددان رئيسيان لقدرة اي بلد في اللحاق بمستويات المعيشة في البلدان المتقدمة وعلى تعزيز القدرات التنافسية في الاسواق الدولية فظلا عن انها حاسمة في مجال استدامة النمو الاقتصادي السريع ، فالدول المتقدمة تكنولوجيا مثلا لا تتأثر كثيرا بأرتفاع اسعار المواد الخام حتى لو كانت مستوردة لها لان التكنولوجيا المستخدمة في صناعتها تقلل من كميات الخام المطلوبة لانتاج نفس القدر الذي تستخدم لصناعته الدول النامية كميات اكبر من المواد الاولية وهو ما يعني تحسين المنافسة الدولية على مستوى الاسعار والجودة بعدما تحولت التكنولوجيا والمعرفة الى الاصل الجديد من اصول الانتاج [2].

وهكذا باتت التكنولوجيا اثمن سلعة في العالم فالكل يحتاجها لضمان الحصول على موقع مميز في المستقبل ، ومن لا يستطيع ابتكار التكنولوجيا بنفسه يحاول شراءها او سرقتها اذا تعذر علية اقتنائها فالخيار محدود وصعب ، لذلك لاغرابة عندما نلاحظ ان الدول باتت تخصص جانب مهم من قدراتها الجاسوسية للحصول على اسرار التكنولوجيا بعد ان كانت تخصصه لمعرفة اسرار سياسية وعسكرية الى الدرجة الذي صرنا نتابع فيه تعثر جواسيس التكنولوجيا وجواسيس الاسرار العسكرية والسياسية ببعضهم وهم ماضون في اداء واجباتهم .

[1] – التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2014 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ص 247

[2] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017 ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، دار الفجر للطباعة ، ص 13

2 – الطاقة والموارد الاولية Energy and raw materials

لا يمكن دراسة اي دولة في مجال تطورها الاقتصادي وبناء قوتها الذاتية او تقييمها بعيدا عن دراسة الموارد الطبيعية والطاقة التي تتوافر عليها كمقومات اساسية لعناصر القوة القومية ، حيث تستخدم كميات وتنوع هذه الموارد وامكانية وطريقة استثمارها باسلوب اقتصادي او سياسي فعال للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية والدول القوية والضعيفة والدول المؤثرة والمؤثر بها .

فقد عرف الانسان الطاقة والمواد الاولية منذ بداية وجودة على الارض وصارت مكون اصيل من مكونات حياته اليومية ووسيلة اساسية من بين وسائل تطوره الحضاري ونموه العمراني والسياسي والاقتصادي بعد ان اصبحت الاداة الرئيسة التي تمد الكون بالحركة والديمومة .

وتبعا لذلك لم يسع الانسان بأي حال الاستغناء عنها على مدى حقب التاريخ بعد ان دخلت في كل مفاصل الحياة بطريقة مباشرة وغير مباشرة .

و تطور مفهوم الطاقة الى ان وصل الى مفهومه الحالي الشائع الذي يمكننا القول ان كل قدرة على القيام بعمل سواء كان فكريا ام ماديا عبر جهد معين تحتاج الى طاقة وعليه فأن الانسان هو الاصلح والاقدر على استخدام طاقاته المختلفة.

ومن هنا ارتبط مفهوم الطاقة والقدرة على استخدامها بمفهوم الكفاءة والاداء وارتبطت الحضارات نسبيا بمدى قدرتها على الوصول لمصادر الطاقة انطلاقا من ان الطاقة هي المدخلات الاساسية لاي نظام انتاجي عالمي. [1].

ومنا هنا فأن الطاقة يمكن ان تعرف على انها القدرة على انجاز عمل ما ، اوهي قدرة المادة على اعطاء قوى قادرة على انجاز عمل معين . [2]. وهي كذلك قدرة نظام ما على انتاج فاعلية او نشاط خارجي وهي كمية فيزيائية تظهر على شكل حركة ميكانيكية او طاقة ربط بين انوية الذرة.

[1] – نجلاء عبد الوهاب احمد ، مستقبل النفط العربي في ضل المتغيرات العالمية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية ، بغداد 2005 ، ص 56

[2] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، بناء القدرات في تنظيم الطاقة المستدامة نهج التخفيف من الفقر وادماج قضايا النوع الاجتماعي ضمن الاهتمامات الرئيسة . الجزأ الاول ، الطاقة لاغراض التنمية المستدامة في دول الاسكوا ، 2016 ص 33

اما الموارد الاولية فهي ذللك الناتج الطبيعي الذي تم استخراجه بكميات تجارية لأغراض التسويق الدولي او الاستهلاك المحلي [1] .

وللموارد الاولية اهمية فائقة في العملية التنموية ويتوقف على توفرها النمو الاقتصادي الى حد بعيد بعدما اصبح النشاط الاقتصادي في عالم اليوم ونتيجة للتغيرات الهيكلية التي هيمنت على طبيعة النظام الاقتصادي العالمي مشروط بأمتلاك او الافتقار للمواد الاولية والتي تمتلك بدورها تأثير استثنائي على السياسة الدولية .

وهكذا اصبح من النادر ان تنعم الدول بمستويات مميزة من جودة الحياة لشعبها او يكون لها مكانة مميزة في الشؤون الدولية اذا كانت تعاني من الافتقار الى المواد الاولية سواء عبر امتلاكها لها او تعذر شراءها لاسباب مختلفة ، فالقوة باتت مستبعدة في ظل عالم يقوم على اساس القوة المادية والتي يشكل القطاع الصناعي النواة الصلبة فيها و يعتمد بدورة على مقدار ما يتوفر من الموارد الاولية وطريقة انتاجها او طريقة الحصول عليها واسعارها [2].

ومن هنا اصبحت الموارد الاولية عاملا اساسيا من عوامل الحضارة الانسانية الحديثة لا يمكن الاستغناء عنها تحت اي ظرف من الظروف وهو الامر الذي جعل منها اهدافا رئيسة للساسات الخارجية للدول ولأمنها القومي وميدان للحوار والتفاوض والمساومة في العلاقات الدولية فهي اما مفتاح لدخل دول معينة او مفتاح للقوة الاقتصادية والعسكرية لدول اخرى او هي ميدان للاستثمار والتجارة للطرفين.

وعلى الرغم من ان الطاقة ترتبط بشكل وثيق بالموارد الاولية الا انها اكتسبت لاسباب كثيرا ابعادا استراتيجية بأمتياز ويأتي النفط والغاز الطبيعي في مقدمتها ، فالطاقة التي تمثل مصدرا اساسيا والوحيد لأداء جميع انواع العمل وبما ان العمل يشكل القاعدة الاساس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فأن

[1] – مازن الرمضاني ، الموارد الاولية والصراع الدولي ، مجلة المنار ، العدد 7 ، دار الفكر العربي للابحاث والنشر ، باريس ، 1985 ، ص 77 .

[2] – سعد عبيد السعيدي، اثر المصلحة الاقتصادية في عملية اتخاذ القرارار السياسي الخارجي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2002 ، ص 26

توفر الطاقة بالوقت والقدر المناسب لأداء العمل يعد اقتصاديا شرطا ضروريا لاحداث اي عملية تنمية او نمو اقتصادي [1] .

غير ان توفر المواد الاولية والطاقة فحسب لا يكفي بل يجب كذلك توفر كفاءة استخدام هذه الموارد وتوظيفها في زيادة قوة الدولة وابرازها وبخلاف ذلك بمكن ان تكون مردوداتها سلبية ، وتتوفر الكفاءة عندما تتوفر القدرات البشرية والتنظيمية والسياسية القادرة على استغلال هذه الموارد وتحويلها الى منتجات مختلفة تعمل على تعزيز قدرة الاقتصاد القومي وترتقي به الى مستويات متقدمة من الرفاهية والقدرة على التنافس بشكل يضفي على قوة الدولة مزيدا من الزخم ويعزز اداءها السياسي.

3- التجارة الخارجية Foreign Trade

يتفق اغلب المهتمين بالشؤون الاقتصادية ان التجارة الخارجية تؤدي دورا مميزا في النمو والتنمية الاقتصادية ، وانطلاقا من هذا الدور احتفظت التجارة الخارجية وعلى مر السنين بكونها مصلحة اقتصادية لا يمكن التفريط بها او التهاون في تحسين شروطها ومستواها .

فقد ربطت الكثير من النظريات الاقتصادية بين التجارة الخارجية وعملية النمو والتنمية الاقتصادية ، فهي يمكن ان تؤدي دورا قياديا لعملية النمو الاقتصادي في الدول المتقدمية والمتحررة اقتصاديا نتيجة لنمو الطلب على الصادرات في السوق العالمية ، في حين يمكنها ان تعد عاملا مساعدا او خادما في سبيل انجاح عملية التنمية الاقتصادية اكثر من كونها ماكنة للنمو الاقتصادي في البلدان النامية .

وتشير الدراسات الى ان هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والدخل الحقيقي والانتاج وبين الرفاهية الاقتصادية عموما، غير ان درجة هذه العلاقة تختلف من دولة الى اخرى نتيجة لاختلاف اهمية التجارة الخارجية بالنسبة لاقتصاد كل دولة [2] .

ومن خلال التجارة تستطيع الدول الوصول الى الاسواق من اجل صادراتها والحصول على التكنولوجيا الجديدة عبر نقلها على الصعيد الدولي . [1] .

---

[1] – امينة مخلفي ، مدخل الى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) الجزأ الاول ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، 2014 ، ص 30

[2] – يوسف سعيد واخرون ، التجارة الخارجية ، الطبعة الاولى ، دار الصفاء للنشر ، عمان ، 2001 ، ص 14

وتتيح للدول النامية والفقيرة فرصة تمكنها من معالجة ضيق السوق المحلي والحصول على وفورات الحجم وتهيأ الفرصة لاستيراد السلع الرأسمالية والموارد التي تتطلبها عملية التنمية، اضافة الى دورها في الحصول على المعرفة التي ربما تكون قيمتها اكثر من قيمة الاستيراد المباشر للسلع المادية في عملية التنمية ،

فظلا عن دورها في تكوين رأس المال عبر زيادة الدخل الحقيقي ومن خلال تخصيص اكثر كفاية للموارد والذي يؤدي بدورة الى زيادة في القدرة على الادخار ، واخيرا في دورها لتشجيع الاستثمار [2].

وانطلاقا من هذه الاهمية التي مثلتها ولا تزال التجارة الخارجية يعد بالامكان ادراك الاهتمام الدولي الواسع بالتجارة والقواعد التجارية الدولية والسعي الى تنظيم شروط التجارة الدولية ووضع القواعد الخاصة بتحريرها وبذل الجهود في هذا المجال ، والتي من اهمها ذلك الدعم الذي تقدمه المؤسسات الدولية لنمو التجارة وفي مقدمة هذه المؤسسات منظمة التجارة العالمية والتي تعد احدث خطوة في مجال ايجاد بيئة تجارية اقدر على تهيئة المجال للتبادل متعدد الاطراف للسلع والخدمات [3] .

وكذلك يمكن في نفس السياق ادراك الاتجاه العالمي المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية سواء على المستوى الاقليمي او الدولي من اجل ظمان الاسواق الخارجية ، فالتنمية الاقتصادية الملائمة تتطلب اسواقا واسعة للتصدير، وهذه الاسواق بعد ان كان يتم توفيرها عبر السيطرة السياسية والعسكرية المباشرة او غير المباشرة اصبحت تتوفر عبر اللجوء الى التجمعات الاقتصادية والسياسية الكبرى [4].

ومن هنا يمكننا تفسير ما تشهدة العلاقات الاقتصادية الدولية من نزاعات وحروب وصراعات تجارية متفجرة تعكس طريقة تفاعل القوى التجارية الكبرى التقليدية منها والصاعدة والناشئة مع المتغيرات التي تحدث في البيئة التجارية الدولية.

---

[1] – انظر تقرير التنمية في العالم لعام 2017 ، البنك الدولي للأنشاء والتعمير – المؤسسة الدولية للتنمية والتمويل ، نيويورك – القاهرة ، 2018 .

[2] – كريم محمد الحسناوي ، المخل الى الاقتصاد الدولي ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، 1988 ، ص 40

[3] – سعد عبيد علوان ، العراق في مواجهة متطلبات الانظمام الى منظمة التجارة العالمية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 39 ، كلية العلوم السياسية – بغداد ، 2009 ، ص157

[4] – للمزيد انظر سعد عبيد علوان ، سياسات التكتلات الاقتصادية الكبرى والاداء الاقتصادي العربي ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2007 .

4 – **رأس المال** . Equity capital

يعرف رأس المال على انه خزين من الموارد يتواجد في نقطه زمنية معينة كاليوم او السنة بالمقارنة بتدفق يجري على مدى فترة زمنية معينة . [1] وهو الثروة التي تشكل نوعا من انواع الاصول .

ولرأس المال وظائف اقتصادية عدة من بين اهمها توفير اساسيات الانتاج ، دعم زيادة الانتاجية ، المساهمة بالتنمية الاقتصادية ، خزن الثروة ، تكملة الدورة الانتاجية وغيرها [2]. ويعد رأس المال شرطا ضروريا لنجاح اي عملية تنموية نظرا لانه يمثل عنصرا اساسيا من عناصر العملية الانتاجية ومن هنا لا بد من ايجاد السبل الكفيلة بتوفيرة سواء عن طريق الادخار الداخلي وتحقيق مناقلات ووفورات معينة او عن طريق القروض الخارجية او المساعدات المشروطة والحرة اذا تعذر التمويل الخارجي او عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر [3].

ومما زاد من اهمية راس المال هو زيادة الطلب العالمي على هذا العنصر الانتاجي نتيجة للتطورات التكنولوجية الكبيرة التي زادت من انتاجية رأس المال الى الحد الذي تمليه مرونة استبداله بغيره من عوامل الانتاج وعليه فأن التقدم التكنولوجي يزيد من الفائض الاقتصادي لرأس المال وهذا يترتب عليه ان عوائد راس المال تتجه نحو التراكم على صعيد الاقتصادات الرأسمالية حيث يسود في صناعاتها قدر اكبر من التكنولوجيا مقارنة مع العمل [4] .

فظلا عن دخول دول كثيرة صاعدة في منافسة كبيرة مع الاقتصادات التقليدية للاستحواذ على اكبر كتلة من رأس المال العالمي بما يؤهلها لقيادة النشاط الاقتصادي على مستوى العالم مقابل مشاركتها بالخسائر

---

[1] – عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد ، الجزأ الاول ، مطابع جامعة الموصل ، العراق ، 1984 ، ص 324

[2] – مجموعة مؤلفين ، الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره في تحسين اداء المنظمة ، ط1 ، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر ، 2013 ، ص9

[3] – تقرير التنمية الانسانية العربية لعام .2004 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ' الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي . نيويورك طبع في المطبعة الوطنية في الاردن ، 2004.ص73

[4] – انظر كل من حاتم حميد اهمية رأس المال في النظرية الاقتصادية

https://annabaa.org/arabic/views/3407

وكذلك اسالم توفيق النجفي ، حول مسألة الرأسمالية للقرن 21 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 238 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ص 33

التي يمكن ان يلحقها رأس المال بالاقتصاد العالمي وتبعاته السياسية والاجتماعية في حالة الانهيارات المالية الكبرى.

ثالثا : **السياسة الخارجية** . Foreign policy

ان اهم اشكالية تواجه تعريف السياسة الخارجية تعريفا جامعا يمتاز بالتوافق بين اهم دارسيها هو ان اغلب التعاريف تنحاز الى تعريفها استنادا الى احد ابعادها او مكوناتها على مستوى السلوك او الاهداف .

وهذا ما واجهه الكثير من الباحثين في مجال تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق لا سيما منهم البحاث العرب ومنهم مثلا حامد ربيع ومازن الرمضاني ومحمد السيد سليم ، فقد اعتبر مثلا محمد السيد سليم ان عدم الاتفاق على تعريف واحد للسياسة الخارجية بسبب اختلاف ابعادها ومكوناتها واحد من بين اهم المعوقات التي تحول دون تطور نظريات صنع القرار السياسي الخارجي والسياسة الخارجية بشكل عام [1].

فمن الباحثين طائفة ومنهم (هاس) تعرف السياسة الخارجية بدلالة النوايا التي تدفع الدول لنمط معين من السلوك الخارجي ، ومنهم من يعرفها على انها خطط مثل (ريتشارد سنايدر) [2].

في حين عرفها اخرون على انها الغايات التي تتوخاها الدول او هي المباديء العامة التي تتحكم في ردود افعال الدولة او هي النشاط السياسي للدول المتعلق بالتعامل مع البيئة الخارجية.

ان السبب الاساس لتعدد وتنوع هذه المدلولات للسياسة الخارجية تكمن بالدرجة الاولى في غياب نظرية اكاديمية عامة للسياسة الخارجية قد تكون طبيعتها الدينامية وسرعة التفاعلات الدولية هي المسؤولة عن غيابها [3].

او قد يكون السبب في ذلك هو ان السياسة الخارجية بطبيعتها تعكس معاني مختلفة لأشخاص يختلفون تلقائيا وفلسفيا واكاديميا عن بعضهم بشكل يفضي بالنتيجة الى احداث هذا الاختلاف والتشتت في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بدقة [1].

---

[1] – محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط1 ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1998 ، ص 11 .

[2] – مازن الرمضاني ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، الطبعة الاولى ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1991 ، ص 25

[3] – مصطفى عبدالله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية . الطبعة الاولى . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، بنغازي ، 1425 هجرية ، ص 113

وبكل الاحوال فأن السياسة الخارجية هي احدى اهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها على تنفيذ اهدافها التي صاغها صناع القرار في اطار البيئة الخارجية ، فعبر السياسة الخارجية تسعى الدول الى حماية مصالحها الوطنية وامنها الداخلي واهدافها الفكرية وازدهارها الاقتصادي ورفاهية شعبها وسمعتها الدولية وقيمها العامة وكل ذلك يتم عبر وسائل السياسة الخارجية المختلفة عبر التفاعل والتواصل مع وحدات النظام الدولي المختلفة وفي مقدمتها الدول .

وعلى الرغم من طبيعة الاختلاف والتباين التي اتسم بهما تحديد مفهوم السياسة الخارجية الا ان هناك العديد من التعاريف التي يمكن من خلالها تحديد مفهوم عام للسياسة الخارجية من بين اهمها الاتي :

هي القرارات التي تحدد الاهداف الخارجية للدولة والاعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات [2]. وهي كما يفهمها ريتشارد سنايدر منهج للعمل او مجموعة من القواعد او كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة او واقعة معينة حدثت او تحدث او يتوقع لها ان تحدث في المستقبل [3].

غير ان الكثيرين من رواد السياسة الخارجية بما فيهم سنايدر صححوا لاحقا هذا الفهم الخاص بمعنى السياسة الخارجية كونه ينطلق من جوانب سلبية تتعلق بأقتصار السياسة الخارجية على ردود الافعال عبر انتظار المشاكل تحدث للتفاعل معها وهو الامر الذي ينفي عنها سمة التخطيط والمبادءة رغم انهما اهم سمتين من سمات السياسة الخارجية الحديثة . ونحن بدورنا كباحثين في مجال السياسة الخارجية نؤيد بشكل كبير هذا الاتجاه التصحيحي انطلاقا من ادراكنا ان اهم وظيفة لصناع القرار في السياسة الخارجية هو التخطيط الاستراتيجي لتحقيق اهداف الدولة الخارجية.

والسياسة الخارجية هي المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من اجل التحكم في او مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الايجابية او تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها [4] .

---

[1] – K . Holsti ، international politics framework for analysis . 2nd – ed (Englewood cliffs N.J ; prentice–Hall ، 1977 p 22

[2] – نظام بركات ومحمد الحلوة واخرون ، مباديء علم السياسة ، الطبعة الاولى ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ، 1984 ، ص 284

[3] – محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ص 8

[4] – عبد المجيد العبدلي ، قانون العلاقات الدولية ، الطبعة الاولى ، دار اقواس للنشر ، تونس ، 1994 ، ص 123

ونحن ايظا نفهم السياسة الخارجية بدلالتها الواسعة على انها ذلك النشاط الذي تقوم به الوحدات الدولية وعلى رأسها الدول على شكل حركة علمية متكاملة ازاء بيئتها الخارجية يهدف الى التأثير بهذه البيئة عبر توظيف امثل للموارد المتاحة لتحقيق المصالح التي حددها الفاعلون الرسميون وغير الرسميون الذين يطلق عليهم صناع القرار .

فالسياسة الخارجية تتأثر وتتعلق بحركة صناع القرار ، غير ان الاراء حول هذا التأثير ومداه تضاربت الى حد بعيد فهناك من يرى ان عملية صنع القرار ناتجة عن فعل مؤسساتي منظم يخضع لمعايير محددة ولهذا فأن دور وتأثير صناع القرار يتقلص ويتحدد بشكل واضح لان الدولة هي مجموعة مؤسسات وادارات وهيئات تتحكم بتفاصيل القرارات وبالتالي فأن سياسة الدولة الخارجية ماهي الا عبارة عن ناتج الحركة المؤسساتية الهيكلية الداخلية للدولة [1] .

اما الرأي الاخر فيمنح صانع القرار دورا يفوق دور المؤسسات والهيئات المختلفة كونه المتحدث الرسمي بأسم الدول والمعبر عن تطلعاتها والممثل لمصالحها والمترجم لأهدافها الاساسية وقد بالغ اصحاب هذا الرأي في بعض الحالات عندما قالوا ان سياسة الدول الخارجية ماهي الا مرادف لقياداتها وصناع قراراتها او من يمثلهم وانه من المستحيل التمييز بين الدولة وصناع قراراتها كونهما متممان لبعضهما في اطار التعبير عن مصلحة المجتمع .

وعلى الرغم من كثافة الجهد العلمي في اطار كل رأي منهما الا ان اختصار علاقة السياسة الخارجية بصناع القرار بهذه الثنائية يبدوا احيانا غير صائب او على الاقل غير عملي انطلاقا من حتمية العلاقة التداخلية بين صناع القرار كأشخاص اعتباريين معبرين عن مصالح الدول وبين المؤسسات والعمل المؤسساتي الذي يفضي الى صنع قرارات السياسة الخارجية حيث ان العلاقة بينهما تكاملية بحتة.

ومن هنا فأن السياسة الخارجية هي القناة الاساسية التي من خلالها يعمل صناع القرار على تحقيق اهداف ومصالح الدولة تبعا لطبيعة ادراكهم لهذه المصالح والطرق الامثل لتحقيقها ، [2] وقد اشارت العديد من النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الى طبيعة تلك المصالح والكيفية التي يجب ان يتفاعل صناع القرار معها ومن بينها النظرية الادارية والنظرية العقيدية والنظرية الاقتصادية وغيرها .

[1] – موريس دوفرجيه ، الدكتاتوريه ، ترجمة احمد النقلي ، الطبعة الاولى ، دار عويدات للنشر ، بيروت ، 1992 ، ص 22

[2] – احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، الطبعة الاولى ، دار امجد للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2017 ص 107

ويتأثر ادراك صناع القرار لقائمة المصالح التي يجب عليهم التعبير عنها وتحقيقها بجملة متغيرات مختلفة تؤدي وظيفة مزدوجة فهي قد تكون وسائل لتحقيق اهداف السياسة الخارجية الاخرى او قد تكون اهداف للسياسة الخارجية يعمل صناع القرار على تحقيقها عبر تسخير وسائل السياسة الخارجية الاخرى ومن هذه المتغيرات هي المتغيرات الاقتصادية التي باتت تمثل واحدة من بين اهم اهداف ووسائل السياسات الخارجية للدول .

اما اهداف السياسة الخارجية : فهي الحالة المستقبلية التي يرغب صناع القرار تحقيقها في اطار المصالح القومية العليا للدولة في اطار البيئة الخارجية. وهي الغايات التي يعمل صناع القرار على تحقيقها في البيئة الخارجية عبر توظيف الموارد المتاحة لخدمة مصالح الدولة [1]

ان الدول عند تحديد نماط حركتها السياسية الخارجية فأنها تحرص اولا على تثبيت هدفها بوضوح نظرا الى انه يعد من مستلزمات النجاح لكل عمل استراتيجي ومن هنا فأن كل عمل يجب ان يكون مدعوما بهدف واضح ، ووضوح الهدف لا تكمن اهميته في توجيه الادارة المخططة فقط وانما تكمن في ابتكار وسائل وصيغ حديثة للتنفيذ كذلك. [2]

وتقسم اهداف السياسة الخارجية بطريقتين اساسيتين هما: الاولى الاهداف حسب اهميتها وتتكون من ثلاثة انواع هي الاهداف الاستراتيجية العليا ، الاهداف الاستراتيجية المتوسطة ، الاهداف الثانوية . اما الثانية فهي التي تقسم تبعا للوقت اللازم لتحقيقها وتتكون من اهداف بعيدة المدى ، اهداف متوسطة المدى ، اهداف قريبة المدى او اهداف ملحة . مع التأكيد على نقطة جوهرية في مجال تحديد نوع الاهداف وطبيعتها وهي ان هناك اختلاف في معايير تحديد نوع الهدف من دولة الى اخرى تبعا لنمط تفكير وادراك صناع القرار لمكانة وقوة وحاجات الدولة ومصالحها ، فالهدف الذي يبدوا ثانويا في دولة قد يكون هدفا استراتيجيا في دولة اخرى وهكذا .

رابعا : تطور دور المتغيرات الاقتصادية في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

Evolution of the role of the variables of the economy in foreign policy

[1] – ودودة بدران ، تخطيط السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 69 ، مركز الاهرام ، القاهرة ، 1982 ، ص 73

[2] – روبرت د كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة احمد ظاهر ، مركز الكتب الاردني ، عمان ، 1989 ، ص 79

اكتسبت المتغيرات الاقتصادية بأنواعها المختلفة كالتجارة ، الاستثمار ،الطاقة ،مستويات التنمية و النمو ، الامن الاقتصادي ، التكنولوجيا الحيوية والمعرفة ، العمالة، الشراكات والتكتلات الاقتصادية ... الخ خلال العقود الاخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين زخما غير مسبوق في اطار عناصر القوة الشاملة للدول وسياساتها الخارجية وتبعا لذلك في اطار العلاقات الدولية والسياسة الدولية بشكل عام.

فقد ظهر في عقدي السبعينات والثمانينيات من القرن العشرين مثلا حالة من الجدل بين المنظور الواقعي ومنظور المجتمع العالمي في مرحلة ما بعد السلوكية حول مفاهيم القوة وبواعث الصراع والتعاون افضت الى تبني فرضيات جديدة تدعوا الى ضرورة مراجعة سياسات الامن المرتكز على الامن العسكري الذي جعل من الدول الفواعل الاساسية في العلاقات الدولية، والبحث بدل ذلك عن منظور جديد يفسر الواقع الدولي ومستجداته بشكل مختلف في اطار جزئي على الاقل، بعد ظهور مستجدات عالمية متمثلة بالفاعلون الجدد من غير الدول وتغيير اوزان عناصر القوة الاساسية بفرعيها الصلبة والناعمة وتصاعد وتيرة الاعتمادية الدولية التي جعلت من اعتبار الامن العسكري سياسات عليا والامن الاقتصادي سياسات دنيا تحديا علميا وواقعيا بحاجة الى مراجعة جوهرية[1] .

وفي الحقيقة فأن مقاربات ومنظورات العلاقات الدولية لا تحل بعضها محل بعض انما تتنوع وتتعدد تبعا للتغيرات التي تحصل في وقت معين نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي الذي ينسجم مع قيم الواقعية ليفضي الى فروض وحقائق جديدة ومن بينها تراجع تأثير القوة العسكرية والصراع لصالح القوة الاقتصادية والتعاون والاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة ولكن بشكل نسبي مشروط [2] .

ففي هذه الفترة جعلت المتغيرات الناشئة من المنافسة الدولية تعتمد بشكل اساس على متغيرات الاقتصاد الى الدرجة التي اصبح فيها كل شيء تقريبا في الاطار الدولي في حالة تحول من مكوناته الاولية ومفاهيمة الاساسية وقائمة مصالحه المختلفة نحو ضرورة اعادة رسم المنظومة الدولية بشكل مختلف تمكن من وضع الشؤون الاقتصادية الدولية في صلب بل في مقدمة اهتمامات واستهدافات المنافسة

[1] – نادية محمود ، العلاقات الدولية في الفكر السياسي من منظورات مقارنة ، في اميمة عبود (محرر) ونادية مصطفى (اشراف علمي) ، ط1 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، 2012 ، ص 66

[2]– James N.Rosenau . illusion of power and Empire ، History and Theory .vol ; 44 No 4 . 2005 ، pp 74-78

الدولية لا سيما تحرير التجارة وانتقال رؤوس الاموال والدور الطاغي للقطاع الخاص وتوسع دور الشركات متعددة الجنسية العملاقة وسيطرتها على الشؤون الاقتصادية الدولية [1].

وبعد التغيرات الجوهرية التي شهدها النظام العالمي بجانبيه السياسي والاقتصادي بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وانتصار قيم الليبرالية والنظام الراسمالي فقد تحول النسق العالمي الى نسقا اقتصاديا – معرفيا بشكل واضح ، بشكل قاد الى ارساء علاقة طردية بين تعاظم او تأكل القدرات الاقتصادية لكل دولة وبين تصاعد او انخفاض المركز الذي تتمتع به في النظام العالمي او الاقليمي[2] .

وقد افضى هذا التغيير في النظام العالمي الى اجراء تعديلات في معنى وشكل المنافسة العالمية ذاته خاصة فيما يتعلق بشروط التنظيم والتوزيع والموازنة بين منطق الامن ومنطق الرفاهية لمصلحة تغليب منطق الاقتصاد ومتغيراته الاساسية .

فالمتغيرات الكثيرة التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ومنها برنامج حرب النجوم والحروب التجارية والتجارة الالكترونية وأثار الازمات المالية والصراعات الجيو–اقتصادية والتكتلات الاقتصادية ومنها الاتحاد الاوربي ومنظمة شنغهاي ومجموعة البريكس والنافتا وغيرها عبرت عن ارجحية عنصري الاقتصاد والتكنولوجيا على بقية العناصر التي تتحكم بالصراع وتعزز التعاون الدوليين ،

والمعادلة الذهبية في كل ذلك هي ان لا دور اعظم دون تقنية راقية وحيوية وحديثة ، ولا تقنية راقية دون قوة ورخاء اقتصادي ، ولا رخاء اقتصادي دون تنمية ونمو اقتصادي ، ولا نمو اقتصادي دون اسواق محلية واقليمية ودولية واسعة ومضمونة [3].

ومنذ ان اطلق جوزيف ناي اطروحته في مجال القوة الناعمة ولحد الان اكتسبت المتغيرات الاقتصادية اهتمام غير مسبوق على مستوى التنظير العلمي والانشغال الاكاديمي وعلى مستوى جهود اعادة ترتيب

---

[1] – الفن وهايدي توفلر ، الحرب والحرب المضادة ، ترجمة صلاح عبدالله ، ط1 ، دار الجماهير للنشر والتوزيع والطباعة والاعلان ، عمان 1998 ، ص 86

[2] – زكي العابدي واخرون ، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد ، ط1 ، سينا للنشر والطباعة ، القاهرة ، 1994 ، ص 24

[3] – Joseph Nye ، the Changing Nature of World Power ، political Science Quarterly vol ; 105 No . 2 1990 ، pp 180

اولويات الحكومات الوطنية في جميع العالم، فهذا جون مير شايمر مثلا يرى ان الموارد الموجودة لدى الدول وطرق استثمارها تمثل واحدة من اهم عوامل قوتها السياسية [1]

وعبر القوة الاقتصادية وتوظيف عواملها الاساسية في اطار النظام الاقتصادي العالمي السائد فأن هناك امكانية للسيطرة الاقتصادية على الموارد الطبيعية مثلا او الاسواق او تدفقات رأس المال والطاقة دون الحاجة الى الاستيلاء المادي المباشر عليها عبر التاثير بالاسواق واسعار الصرف والعملات الاحتياطية وبراءات الاختراع وتكنولوجيا التحويل المالي (نظام سويفت) وشبكات التسوق الالكتروني وغيرها من الاساليب الحديثة التي جعلت من الاقتصاد قاطرة في مجال العلاقات الدولية المعاصرة .

ومن هنا يرفض الكثير من الباحثين في مجال العلاقات الدولية مقولة صدام الحضارات ولا يعتبرونها ذات اساس رصين في تفسير السلوك الخارجي للدول حيث يرون ان الصراع والتعاون تحدده بالدرجة الاساس الجوانب الاقتصادية ثم السياسية .

وهناك الكثير من الامثلة على هذا التوجه من بينها النموذج الصيني في التحول بعد تفكك الاتحاد السوفييتي الذي استجاب لمنطق الحاجة و المصلحة الاقتصادية بأعتبارها الاساس في العلاقات الدولية ، والنموذج الامريكي في وقت ولاية ترامب الذي جعل من العوامل الاقتصادية ثوابت في السياسة الخارجية الامريكية ومعيار للتعامل السياسي الخارجي مع الحلفاء والمنافسين والخصوم على حد سواء عبر حملة التصحيح الاقتصادي التي شنها ضد خصومة وشركائة متمثلة بالعقوبات الاقتصادية وتوظيف حرب العملة واسعار الصرف والرسوم الكمركية وتسعير النفط .. الخ حيث جعل من الاقتصاد معيارا لتطور او تدهور علاقات الولايات المتحدة مع الدول الاخرى وقد يكون السبب وراء سلوك الولايات المتحدة في ظل ولاية ترامب هو ان الواقع الدولي الراهن يعكس حقيقة ان الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية اصبحت افضل

[1] – جون مير شايمر ، مأساة سياسة توازن القوى العظمى ، ترجمة مصطفى محمد قاسم ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2012 ، ص 68

الوسائل واقلها كلفة للسيطرة والنفوذ الدوليين واقل اثارة للخوف والمقاومة من قبل الدول الاخرى مقارنة بالسيطرة والنفوذ العسكري والسياسي [1] .

ولا يبدوا ابدا ان هذا السلوك السياسي الخارجي مقتصرا على الولايات المتحدة سواء في فترة ولاية ترامب او قبلها بل صار اسلوبا ممنهجا منذ فترة بعيدة من قبل اغلب الدول لا سيما منها الدول الكبرى والاقليمية المؤثرة في الشؤون الدولية بعد ان ادركت ان توظيف المتغيرات الاقتصادية هي واحدة من بين افضل الطرق واكثرها امانا لزيادة تأثيرها في الشؤون الدولية عبر اتباع سياسة خارجية تدرك هذا الواقع الجديد.

خامسا : تأثير متغيرات الاقتصاد في صنع وتنفيذ السياسية الخارجية .

The impact of economic variables on foreign policy making and implementation

تعد المتغيرات الاقتصادية فائقة الاهمية في مجال صنع وتنفيذ السياسة الخارجية انطلاقا من الوظائف التي تؤديها كأدوات فعالة في دفع الدول الاخرى نحو اتباع سلوك معين يستجيب بنسب متفاوته لرغبات واهداف الجهات الموظفه للادوات الاقتصادية لا سيما بعد ان تعددت ووتعقدت انواع ووظائف تلك الادوات وازدادت اهميتها في مجمل الحياة الانسانية للمجتمعات حول العالم .

وعليه فقد تضاعفت اهميتها السياسية بشكل خاص مما جعل منها عنصرا اساسيا في مجال السياسات الخارجية للدول .

ومنذ العقدين الاخيرين من القرن العشرين زادت اهمية العناصر الاقتصادية في مجمل عملية بناء عناصر قوة الدولة وبالتالي زيادة اهميتها ودورها في صنع وتنفيذ السياسات الخارجية للدول بعد ترتب جملة من المتغيرات التي شهدتها العلاقات الدولية من اهمها بروز قوى اقتصادية متكاملة من بينها الدولة ومؤسسات اقتصادية فائقة الضخامة والتأثير مثل الشركات متعددة الجنسية، وقيم وقوانين اقتصادية

[1] – جمال خالد القاضي ، السياسة الخارجية الامريكية في ظل ادارة ترامب ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد 7 ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2018 ، ص 78

مهيمنة في اطار العلاقات الدولية مثل قيم السوق، بالتزامن مع تطور غير مسبوق في وسائل التواصل والاتصالات والمواصلات، وفتح الاسواق الدولية وترابطها وكثافة التجارة الدولية ، والاستثمار الدولي [1]

ان التطوير المستمر لدور المتغيرات الاقتصادية كأستجابة لاحتياجات الدول المتزايدة المتمثلة في حاجاتها الملحة لرفع مستوى جودة الحياة والتنافس للأستحواذ على الاسواق الخارجية، ومواجهة مشاكل الفقر والبطالة والنمو، ونقص الموارد والسلع الاستراتيجية ومعدات التكنولوجيا ، اتاح لهذه المتغيرات دورا يتعاظم بأستمرار بأعتبارها فرصا ومحددات امام صناع القرار لا يمكن تخطيها وهم ماضون في صياغة الخطوط العامة للسياسات الخارجية مثلما لا يمكن للسياسة الخارجية الواقعية لاي بلد الا انها تراعي وبعناية هذه المتغيرات وتتاثر بها سلبا وايجابا .

وقد اصبحت المتغيرات الاقتصادية عناصر جوهرية في السياسات الخارجية للدول انطلاقا من كونها باتت تمثل الطريقة الافضل للادارة كعوامل الصراع والتعاون اللذان تتحكم بهما قيم المصالح .

فهي من جهة اصبحت تمثل اسلوبا جذابا اكثر كوسيلة لتحقيقة اهداف السياسة الخارجية بأعتبار الاقتصاد يمثل قوة غير فتاكة عكس الجانب العسكري ، حيث ان استمالة الشعوب والدول بدل اكراههم يبدوا طريقة اكثر فعالية من غيرها في كثير من الاحيان [2] .

وحتى في حالة اللجوء الى الاكراه الاقتصادي فأن نتائجه تبقى اقل اثارة للذعر والسخط من نتائج الجوانب العسكرية .

اما من جهة اخرى فأن العوامل الاقتصادية باتت تمثل جانب غير مسبوق من عناصر التحكم بالاستقرار او التوتر في مجمل العلاقات الدولية وتمثل مدخلا لارتباك السياسات الخارجية للدول ، فهي من جانب تدفع الدول الى الامتناع عن تصعيد الصراع خوفا على مكاسبها الاقتصادية وارصدتها المالية ووضعها في مجال التجارة والاستثمار الدوليين مما يعني حرص الدول عبر سياساتها الخارجية على تثبيت الاستقرار الدولي ، اما من جانب اخر فأذا تعرضت مصالحها الاقتصادية المختلفة الى التهديد فأنها لا

[1] – هايل عبد المولى ، مقدمة في العلاقات الدولية ، ط1 ، كلية العلوم السياسية – جامعة اليرموك ، الاردن ، 2010 ، ص 18

[2] – ليزلي جيلب ، قواعد القوة كيف يمكن للتفكير البديهي انقاذ السياسة الخارجية الامريكية ، ترجمة كمال السيد ، مطبعة الاهرام التجارية ، قليوب ، مصر ، 2013 ، ص 67

تتوانى عن توظيف سياستها الخارجية للرد على هذا التهديد حتى لو كان على شكل تصاعد خطر لمستويات الصراع [1].

ومن هنا فأن صناع القرار في السياسة الخارجية مطالبون بصياغة سياسة خارجية تلبي قدرا من التوازن بين المقدرات القومية المتاحة وبين متطلبات العمل في البيئة الدولية ، واي تجاهل لهذه المعادلة قد يفضي الى نتيجة من الاخفاق في السياسة الخارجية ، او على الاقل تحولها الى عبيء على اقتصاد الدولة في حالة تجاوز حدود الامكانيات الاقتصادية مثلما حصل مع مصر في فترة رئاسة جمال عبد الناصر او مع ايران في السنوات الاخيرة بعد العقوبات الامريكية حيث لا تتوازن قدرات ايران الشاملة مع توجهاتها الاقليمية المتعلقة بالهيمنة على منطقة الشرق الاوسط .

في حين ان تراجع اداء السياسة الخارجية المرتبطة بالاهداف المرجوة مقارنة بالامكانيات الاقتصادية قد يؤدي الى تراجع المكانة الدولية الفعلية للدولة مقارنة بالمكانة المفترضة مثلما هو الحال مع اليابان التي لا تتناسب قدراتها في التأثيرالسياسي الخارجي مع امكانياتها الاقتصادية الكبيرة مما يعكس خللا في عملية الموازنة الفعالة بين المتغيرات الاقتصادية وبين السياسة الخارجية للدولة [2] .

وعادة ما تستخدم الادوات الاقتصادية في اطار السياسة الخارجية كوسائل لتنفيذ القرارات الخارجية عن طريق الترغيب والترهيب وعبر خيارات كثيرة ومتنوعة فهي قد تتمثل بالمساعدات والحوافز الاقتصادية (معونات اقتصادية ، شراكات تجارية واستثمارية ، مساعدات فنية واستشارية ،قروض ميسرة ، هبات .... الخ) هدفها التأثير في مواقف الدول المتلقية لهذه الحوافز بما يتلائم مع مصالح الدول المانحة [3] .

والمساعدات الاقتصادية الخارجية هي الانتقال العام للسلع والخدمات ورؤوس الاموال وغيرها من الجهات المانحة الى الجهات المتلقية للمساهمة في خدمة اغراض معينة من بينها خدمة برامج التنمية واقامة مشاريع او مواجهة حالات طواريء مختلفة [4] .

---

[1] – احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص 355

[2] – لارا حسن . دور متغير الطاقة في السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول الخليج العربي بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية – بغداد ، 2015 . ص 123

[3] – اسماعيل صبري مقلد ، السياسة الخارجية الاصول والنظريات ، ط1 . المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، 2013 ، ص 255 .

[4] – مبارك العجمي ، المساعدات الاقتصادية اداة من ادوات السياسة الخارجية الكويتية ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية – كلية الاداب – جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، 2011 ص 140

وعادة ما ينظر الى الحوافز او المساعدات الاقتصادية على انها شكل من اشكال الكفاءة السياسية للدولة عندما تكون لها ابعاد سياسية اهم من الابعاد الاقتصادية حيث تكون وسيلة لتحقيق غاية ، وعندما تكون هذه الغاية مرتبطة بأهداف السياسة الخارجية تتحول الى عملية توظيف المصادر الاقتصادية كأداة تصمم للتأثير في سلوك الدول بعيدا عن التهديد [1].

وغالبا تحرص الدولة المانحة للمساعدات على تحقيق شرطين اساسين من المنح المقدمة هما :

1 – ان يكون الهدف من تقديم المساعدات هو خدمة مصالح واهداف الدول المانحة لا سيما الاهداف السياسية.

2– ان تتفق وتوجه المساعدات بشكل يقدم الاهداف المتعلقة بالجوانب الاخلاقية وتحسين صورة الدولة المانحة في اطار شروط الدعاية السياسية الخارجية التي باتت اليوم تمثل واحدة من اهم انواع القوة الناعمة التي توظفها السياسات الخارجية للدول المختلفة .

وبالاضافة الى المساعدات الاقتصادية المختلفة فأن التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي المباشر ونقل او توطين التكنولوجيا باتت اليوم من اهم المحددات والفرص التي تمثل عوامل مؤثرة في مجال صنع او تنفيذ السياسة الخارجية للدول بمختلف توجهاتها الخارجية ، حيث اصبحت الدول لا تتوانى عن توظيف قدراتها في مجال التجارة او الاستثمار للتأثير في سياسات الدول الاخرى او دفعها نحو سلوك معين. فضلا عن اصرار صناع القرار السياسي الخارجي على وضع الادوات الاقتصادية في جوهر وسائل تنفيذ السياسة الخارجية وهم ماضون في عملية تقييم الوسائل والادوات المساعدة على تنفيذ قرارات السياسة الخارجية انطلاقا من جدواها في كفاءة وضع اهداف السياسة الخارجية موضع تنفيذ .

ومن هنا فأن صناع القرار في اطار السياسة الخارجية باتوا مقيدين الى حد كبير بمتغيرات الاقتصاد المختلفة

اما جانب الترهيب فيتمثل بالعقوبات الاقتصادية المرتبة على الدول والكيانات التي تتعارض سلوكياتها مع اهداف ومصالح الدول التي تفرض تلك العقوبات ، وهي واحدة من بين اهم انواع الدبلوماسية الاقتصادية

[1] – مبارك العجمي ، مصدر سبق ذكره ، ص16

التي تستخدمها الدول والتي تهدف غالبا الى دفع الدول عبر صناع قراراتها الى العدول عن سلوك معين لا ترغب به الدولة التي تفرض العقوبات او المضي بأتباع سلوك اخر [1] .

وللعقوبات الاقتصادية انواع متعددة قد يكون لكل نوع منها هدف ووظيفة معينة او قد تلتقي في اطار هدف معين ومنها المقاطعة الاقتصادية (اسرائيل ، قطر مثالا)، استخدام التعريفات الكمركية والقيود التجارية (الولايات المتحدة والصين مثالا) ، الحصار الاقتصادي (الحصار الذي فرض على العراق بين عامي 1991 – 2003) ، عقوبات متنوعة تتعلق بالطاقة والتجارة والوصول الى النظام المالي العالمي (ايران على سبيل المثال) فظلا عن انواع مختلفة من العقوبات الاقتصادية كالحضر على تعامل الشركات والمستثمرين التعامل مع دول معينة والتي تمتلك جميعا اثارا ومقاصد مختلفة وتوظفها الدول للظغط السياسي والمساومة خدمة للاهداف التفاوضية اللاحقة في اطار مجمل عملية تحقيق اهداف السياسة الخارجية .

وعلى الرغم من ان الجانب الاكيد من الاثار السلبية للعقوبات الاقتصادية يمس المجتمع بالدرجة الاساس وهو الامر الذي يبدوا غير اخلاقي من الناحية القيمية الا ان قيم الواقعية السياسية التي باتت تهيمن على عقلية صناع القرار لا سيما في الدول الكبرى تسمح بتوظيفها سياسيا مادامت النتيجة تظغط على النظام السياسي وتظعف موقفه امام شعبه وتدفعه بالنهاية الى تقديم المزيد من التنازلات .

وتبدوا الدول التي تتبع عبر صناع القرار فيها نهج الواقعية الهجومية اليوم اكثر استعدادا للمضي في سياسة تأزيم العلاقات الدولية من اجل تحقيق مزايا في اطار السياسة الخارجية من خلال توسعها في توظيف الجوانب الاقتصادية كالحروب التجارية والرسوم الكمركية بوجه صادرات الدول الاخرى كأجراءات رادعة او تحذيرية او حتى انتقامية من شأنها محاولة دفع الدول المستهدفة لاتخاذ مواقف سياسية خارجية تتماهى مع اهداف الطرف الذي وقع العقوبات [2] .

ويمكن هنا تذكر حالة التوتر والتهديد بالحرب وبمستويات متباينة التي رافقت فرض الولايات المتحدة عقوبات مختلفة ضد كل من كوريا الشمالية وتركيا وروسيا الاتحادية والتي الحقت بالغ الضرر بالبنى

[1] – صلاح الدين احمد ، اثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2013 ، ص 93

[2] – حماد المهندي ، العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية : دراسة حالة العقوبات على ايران ، معهد الدوحة للدراسات العليا ، الدوحة ، 2017 ، ص43

الاقتصادية والقدرات التنافسية لاقتصاديات تلك الدول والقدرة على النفاذ للاسواق الدولية والنظام المالي الدولي وقوة عملاتها الوطنية بل وحتى اثرت بشكل واضح على المستوى المعاشي لشعوب هذه الدول بدرجات مختلفة تبعا لنوع ودرجة شدة هذه العقوبات وانعكست بشكل لا شك في وضوحه على نوعية العلاقات البينية وافضت الى نتائج على مستوى الاهداف السياسية [1].

ان الامر الذي شجع الدول على توظيف الادوات الاقتصادية في مجال السياسة الخارجية هي النجاحات الواضحة لهذه الادوات في تحقيق اهداف السياسة الخارجية او جزأ منها على الاقل المتمثل في ثني دول عن اتباع سياسات معينة او دفعها للتفاوض او مساومتها في ملفات استراتيجية اخرى او ارغامها على التنازل في جوانب معينة مثلما يحدث الان مع كوريا الشمالية وايران وفنزويلا وتركيا وغيرها من الدول حيث عكست سياسة الولايات المتحدة وبشكل متباين مع هذه الدول وغيرها مثال واضح عن كيفية توظيف الدول للجوانب الاقتصادية في خدمة اهداف السياسة الخارجية عبر مرحلتي صنع وتنفيذ السياسة الخارجية.

وهكذا باتت المتغيرات الاقتصادية في عالم اليوم تعد من بين اكثر الادوات فعالية في اطار التوظيف السياسي الخارجي والعكس صحيح وهو توظيف السياسة الخارجية لخدمة الجوانب الاقتصادية لاسيما بعد ان وضعت مخرجات العلاقات الدولية الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية

في مقدمة الاولويات وباتت المصالح الاقتصادية تمثل مصالح قومية من الدرجة الاولى كجزأ من الامن القومي للدول التي لا يمكن لصناع القرار في السياسة الخارجية التفريط بها او التهاون في الحرص على تحقيقها .

الخاتمة والاستنتاجات Conclusion

مثلت المتغيرات الاقتصادية ولازالت واحدة من بين اهم ادوات ووسائل السياسة الخارجية سواء على مستوى صنع القرارات في السياسة الخارجية او تنفيذها . وقد ازدادت اهمية متغيرات الاقتصاد عبر الزمن وخصوصا بعد التحولات الكبيرة التي شهدها العالم منذ عام 1990 والتي اتبعها زيادة تحكم عناصر الاقتصاد بالنظام الدولي وتعاظم قيم الراسمالية والعولمة وقيم الاقتصاد والبراغماتية السياسية والاقتصادية

[1] – علي باكير واخرون في : مأل العقوبات على ايران وموقف الدول المؤثرة والمحبطة ،مركز الجزيرة للدراسات ، ايار 2010 .

والاجتماعية ، حيث تعاظمت اهميتها في جانب تحديد موازين عناصر القوة المختلفة والتي جعلت من المتغيرات الاقتصادية في مقدمة تلك العناصر .

وادراكا لهذه التحولات فقد تنبه صناع القرار في السياسة الخارجية الى اهمية هذه المتغيرات لا سيما الاساسية منها الامر الذي جعل منها احدى اهم الخيارات المتاحة والبديلة في اطار عملية صنع القرار السياسي الخارجي للدول لتحقيق المصالح القومية المختلفة ،

وكلما كان صناع القرار في اطار السياسة الخارجية اكثر ادراكا ومعرفة لطبيعة هذه المتغيرات وكيفية توظيفها سواء عن طريق الترغيب او الترهيب زادت كفاءة السياسة الخارجية سواء في مرحلة الصنع او التنفيذ ، ومن هنا اصبحت قيدا وفرص بنفس الوقت لا يمكن تجاوزه في اطار السياسة الخارجية للدول بشكل عام .

الاستنتاجات .

1 – تؤثر متغيرات الاقتصاد الاساسية في طبيعة عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية بشكلها الواسع انطلاقا من حتمية الترابط بين السياسة الخارجية والمتغيرات الاخرى التي تتداخل مع وظيفتها الاساسية .

2 – على الرغم من اهمية جميع المتغيرات الاساسية ودورها في السياسة الخارجية الا ان نسبة تأثير كل واحدة منها على حدة في عمليات السياسة الخارجية المركزية تتباين من متغير الى اخر تبعا لوزنه الخاص في في مجال عناصر القوة وفي مدركات صناع القرار من حالة الى اخرى ومن وقت الى اخر ، ففي الوقت الذي يدرك مثلا صناع القرار ان اكتساب التكنولوجيا هو امر غاية في الاهمية لحماية مصالح الدولة واهدافها الاساسية في فترة معينة قد يدرك اخرون ان تأمين رأس المال هو امر ملح اكثر من غيره لبلدهم ومصالحه الاساية وعلى هذا النحو تختلف عمليات تأثير متغيرات الاقتصاد في السياسة الخارجية .

3 – تعد طبيعة التأثير والادوار الاساسية لمتغيرات الاقتصاد من جهة ومتغيرات السياسة الخارجية من جهة اخرى طبيعة تخادمية بالضرورة ، ففي الوقت الذي توظف عناصر القوة الاقتصادية في مجال خدمة اهداف السياسة الخارجية تعمل السياسة الخارجية على خدمة تأمين المصالح الاقتصادية كجزأ من المصالح العامة والتي تتمثل بالدرجة الاساس بتأمين احتياطات نقدية كافية وتحسين شروط التجارة

الخارجية وضمان الاسواق وتحقيق امن الطاقة وحيازة التكنولوجيا الحيوية وخدمة اهداف التنمية والنمو الاقتصادي بشكل عام ... الخ .

4 – ان ادراك اهمية العلاقة بين متغيرات الاقتصاد والسياسة الخارجية في مراحلها واهدافها المختلفة على الرغم من توافر رؤى متقاربة حول اطارها العام ليست واحدة لدى صناع القرار السياسي الخارجي سواء على مستوى الدول المختلفة او حتى على مستوى الدولة الواحدة ، ففي الوقت الذي يؤمن بعض صناع القرار ان متغيرات الاقتصاد تمثل قيدا لا يمكن تجاوزه بأي حال من الاحوال على حركة صناع القرار وسياسة الدولة الخارجية يجب اخذها بعين الاعتبار بل وضعها في مقدمة الاهتمامات انطلاقا من دورها السياسي والاجتماعي والتنموي بل وحتى على مستوى الامن الوطني بشكل عام يرى اخرون ان دورها رغم اهميته يبقى ثانويا مقارنة بالمتغيرات الاستراتيجية الاخرى ولا يجب ان تحضى بنفس مكانة المصالح الاستراتيجية العليا التي تكون الدول مستعدة لخوض حروب من اجل حمايتها .

5 – انطلاقا من طبيعة التباينات اعلاه حول ادراك صناع القرار لاهمية متغيرات الاقتصاد ودورها ووظيفتها من جهة وطبيعة التأثير الموضوعي لهذه المتغيرات اعتمادا على وزنها وطبيعة المرحلة التي يتم اختبار دورها في اطارها من جهة ثانية والتباين النظري والمنهجي المتعلق بالسياسة الخارجية الذي سببه اختلاف وجهات النظر بين رواد السياسة الخارجية حول العوامل المؤثرة بالسياسة الخارجية واهدافها الاساسية من جهة ثالثة ، لم يتمكن البحاث من تحديد دقيق لمدى ونسبة تأثير المتغيرات المؤثرة بالسياسة الخارجية ومن بينها متغيرات الاقتصاد ، غير انهم لم يختلفوا كثيرا على دورها الاساس والمركزي في السياسة الخارجية وهذا ما صدقه ولا يزال الواقع العمل.